في كلمته امام مجلس الوزراء العرب للاتصالات

نائب الرئيس: المجتمع الدولي ينظر بإعجاب إلى وحدة اليمن

▫ قال الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام- الأمين العام إن المجتمع الدولي والعربي خصوصاً ينظر إلى وحدة اليمن بإعجاب وارتياح كبيرين رغم ما تواجهه من صعوبات قائمة، ويراها أنموذجاً ناجحاً ونواة مثمرة لتحقيق الآمال العربية العريضة في الوحدة العربية.

وأكد نائب الرئيس في كلمته بافتتاح اجتماع مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات الخميس أن اليمانيين انتصروا في الثاني والعشرين من مايو المجيد عام ١٩٩٠، وهم جزء من المجتمع العربي الكبير، وتغلبوا على مساوئ الانقسام والتشطير ووحّدوا اليمن أرضاً وإنساناً، فتوحّدت آمالهم وتطلعاتهم نحو المستقبل الأفضل منذ استعادت صنعاء وظيفتها الأساسية كعاصمة تاريخية لدولة الوحدة تحت راية الجمهورية اليمنية.

تغطية / جمال مجاهد

وأوضح نائب الرئيس أن اجتماع صنعاء يحمل في طيّاته أبعاداً جميلة ودلالات عميقة على الصعيدين الوطني والعربي، فهو ينعقد تحت مظلة أهم المنظمات القومية العربية، التي تنعقد عليها آمال العرب في تحقيق التكامل العربي وصولاً إلى إعلان الاتحاد العربي المنشود، والذي كان لليمن فضل تقديم مشروعه الأول إلى القادة العرب في القمة العربية في لبيبا في مارس الماضي.

وقال: كما أن هذا الاجتماع ينعقد على أرض اليمن أصل العروبة ومنبعها ومهد الحضارات والتاريخ العريق، وبين أهلكم الذين تمكّنوا من استعادة وحدتهم الجغرافية والتاريخية في الثاني والعشرين من مايو المجيد عام ١٩٩٠ بهمة الرجال الأوفياء وتحت قيادة فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية.

وأكد نائب الرئيس أن مستقبل الأمة العربية يتوقّف إلى حد كبير على قدرتنا على الاستفادة القصوى من النتائج المذهلة للثورة العلمية والتقنية التي تمثل الظاهرة الأكثر حضوراً في حياتنا المعاصرة.. موضحاً بأن البشرية حقّقت طفرات واسعة في العقود الأخيرة في مجال التقدّم التكنولوجي والمعرفي، مما ساعد على تغيير وإعادة تغيير كثير من مظاهر الحياة على سطح الأرض، وقد شمل ذلك البلدان المتقدّمة وبلدان العالم الثالث على السواء.. وعلى سبيل المثال فقط لم يكن اكتشاف الكمبيوتر والإنترنت مجرّد تعديلات في طرق الحصول على المعلومات وتوسيع دائرة الاتصالات بين الأفراد والمجتمعات، ولكنها كانت ثورة ثقافية حقيقية في أسلوب التفاعل والتفكير، أسهمت في نشر وتداول المعرفة على نطاق غير محدود أقترب بسببها العالم من أن يكون قرية واحدة.

ولفت الأمين العام إلى الجهود التنسيقية التي يضطلع بها مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات بهدف خلق حالة أرقى من التعاون الوثيق بين الدول العربية في إنشاء وتطوير وتحسين بنية الاتصالات وتقنية المعلومات في الوطن العربي. وقال: إن هذا الأمر يتطلّب وضع استراتيجية عربية لتطوير هذا القطاع الذي يمثّل وجهاً آخر للتطوّر الحضاري والمعبّر عن حالة النهوض المنتظرة في الوضع العربي الحاضر والمستقبلي.

ونوه نائب الرئيس إلى أن تبادل الخبرات فيما بين دول الجامعة العربية، سوف يفضي مستقبلاً إلى تنمية حقيقية للاتصالات وتكامل بين أجزائها، كما أنه سوف يفضي حتماً إلى خلق مجتمع الاتصالات وثقافة المعرفة التكنولوجية الحديثة التي لا يمكن تصور العالم الراهن بدونها.

وأضاف "لقد بدت نجاحاتكم واضحة في إطار تعزيز التكامل العربي، ومن أجل الاندماج في مجتمع المعلومات العالمي وتضييق الفجوة المعلوماتية بين العرب وغيرهم من شعوب العالم الأخرى التي كان لها نصيب السبق في هذا المضمار. وإننا لنعتقد بأننا وبتعاوننا المشترك سوف نتقدّم في هذا المجال الذي لا غنى عنه في عصر التكتّلات العالمية الكبيرة.. فالعرب لا ينقصهم الإرادة في التقدّم والتطوّر ولا يعوزهم المال إذا وظّف لخدمة الأهداف العربية المشتركة، كما لا تعوزهم المعرفة، وهم أمة الحضارة والأثر الخالد في التاريخ الإنساني، وفي جميع الأحوال يجب أن لا ننسى جميعاً أن الإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها وهدفها".

وأشار إلى مراحل التطوير المختلفة التي شملت أوجهاً عدة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في اليمن، كان بدايتها إصلاح وتطوير وتحديث البناء المؤسسي والتشريعي والهيكلي.. وبسبب هذه الإصلاحات تحقّق نمو كبير في هذا القطاع يعود الفضل فيه إلى صواب السياسات التي اعتمدت أولاً، وثانياً إلى الكوادر والقيادات التي أشرفت على تنفيذ هذه السياسات بكل إخلاص وتفانٍ، وهو الأمر الذي نتج عنه تطوّر ملموس كماً ونوعاً في حجم الخطوط العاملة، الثابت منها والسيّار، ومضاعفة أعداد المشتركين في الخدمات، ومنها خدمة الإنترنت، وازدياد عدد الكوادر العاملة في هذا القطاع..

وبالتأكيد نحن نأمل في التقدّم خطوات أخرى في المستقبل اعتماداً على قدراتنا من ناحية وبالتعاون العربي المشترك فيما بيننا من ناحية أخرى.

وأردف الأمين العام "ولضمان ذلك فإن خططنا المستقبلية تتضمّن الشروع فوراً في إصلاح وغربلة قانون الاتصالات الجديد، وتفعيل دور الأجهزة المشرفة عليه، مع الاستمرار في تأهيل الكوادر على مختلف المستويات وفق خطط وطنية تحقّق قدراً من التطوّر في مجال الاتصالات والمعلومات، وإدخال الخدمات الجديدة إلى كل مؤسسات ومرافق الدولة، وجعل هذه الخدمة متاحة للقطاعات غير الحكومية، وذلك في إطار سعينا المتواضع نحو مشروع الحكومة الإلكترونية الذي أخذت به بعض الدول العربية، وحقّقت فيه نجاحات هي محل اهتمامنا وتقديرنا باعتبار أن أي نجاح في أي قطر عربي هو نجاح لنا جميعاً، وثماره سوف تعود علينا بالنفع العام".

وثمّن ما تقوم به وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في سبيل الارتقاء بقطاع الإتصالات وتقنية المعلومات في اليمن، لتحقيق المزيد من التطوّر والنماء.□

المشترك.. وابن العلقمي

■ تضع أحزاب المشترك اليوم عراقيل جديدة أمام الحوار، بعد أن استطاعت وضع قضية الانتخابات والعملية الديمقراطية برمتها في سلة المهملات .. نعم وإلا كيف يمكن وبهذه السهولة استبدال القائمة النسبية بقائمة المحتجزين من تنظيم القاعدة، بعد أن ظلت تقفز من منابر الوعظ بضرورة تصحيح سجل الناخبين، وإعادة تشكيل لجنة الانتخابات وإلغاء الموطن الانتخابي لأبناء القوات المسلحة والأمن، لتذهب وتحشر نفسها في قضايا جنائية وجرائم ومجرمين البت فيها من صلب اختصاصات القضاء، ولا يمكن التدخل في شؤونه ..

وبغض النظر عن النيات، فإن مطلباً، كتهيئة الأجواء، يعني بحد ذاته فتح الباب أمام الشيطان لتحويل اليمن إلى نفس تلك الأجواء التي تعيشها جبال «تورا بورا» ..

إن الديمقراطية في بلادنا تتعرض لمؤامرة من قبل أحزاب شمولية، وجماعة تنظير صبيانية .فهذه هي الحقيقة التي يجب أن ندركها من وراء هذه الأزمات المفتعلة والتي يعتبرها المشترك أسباباً كافية لرفض الحوار، دون أن تعي تلك الأحزاب المطالبة بتهيئة الأجواء أن أمريكا الأنموذج الأول في الديمقراطية تخوض منذ عشر سنوات حرباً ضروساً ضد الإرهابيين ومعها تقف دول أوروبية وغيرها من الدول في العالم، وقد سقط فيها مئات الآلاف من الضحايا الأبرياء ولم يتم حشر الديمقراطية الأمريكية بحوارات سفسطائية في وسط مثل هذه المعمعة ..

محمد أنعم
benanaam@gmail.com

كما أن حركة طالبان لم تشترط على نظام كرزاي من اجل بدء الحوار إطلاق أعضاء تنظيم القاعدة الذين يقبعون داخل السجون الأفغانية .. وأيضاً لم تطلب من أمريكا إطلاق السجناء في جوانتنامو، أو غيرها من السجون السرية كشرط لبدء الحوار بينهما.

أحببت الاستدلال بهذا ليس بهدف مقارنة وضعنا في اليمن بأي من الأنموذجين، وإنما استشهد بهما حتى تكون الصورة واضحة وحتى لا يغرق المشترك أكثر في أوحال مستنقع السقوط الذي وقع فيه، وإلا يتجاوزوا باللعبة الديمقراطية الخطوط الحمراء للسيادة الوطنية، خاصة وأن الاستهتار بشريعة الله، ومطالبتهم بإلغاء الحدود وإطلاق القتلة والمجرمين وقطّاع الطرق وعناصر القاعدة دون محاكمة واستخدام ذلك كورقة ضغط لرفض الحوار مع المؤتمر، أو مبرر للاستعانة بالخارج وطلب تدخلهم لإعلان الحرب على بلادنا ..

فهنا لابد من القول انه مهما اعتقدت أحزاب المشترك أنها كسبت المعركة لصالحها، فهي واهمة، فأي شرف يمكن لها أن تدعيه وهي تعلن الحرب لإسقاط حدود الله، ثم ماذا تركت لأعداء الإسلام، إذا ظلت تصر على مواقفها ولا تميز بين العداء للسلطة وبين معاداة الدين والوطن؟

إن الديمقراطية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تصبح بديلاً عن ديننا الإسلامي، وعلى قيادات المشترك أن يكفوا عن الاستقواء على بلادنا بفتاوى ومفتين أمثال الشيخة جان نوفاك، طمعاً في السلطة.. فتلك تجارة خاسرة، كما أن عليهم أن يعوا انه مهما تمسحوا بهم ووقروهم وبجلوهم واقتدوا بهم، أو اعتبروا كلامهم حجة ليفرحوا به .. فذلك يظل شأنهم ..

لكن عليهم ألاّ ينسوا أن لدى شعبنا اليمني ماهو أقدس وأعظم مما يفاخرون به ..□

في انتخابات نقابة المهندسين اليمنيين فرع صنعاء

المؤتمر يفوز برئاسة النقابة ويحصد 80٪ من الاصوات لمندوبي المؤتمر العام

كتب : عارف الشرجبي

■ بعد أكثر من خمسة عشر عاماً من الركود والتوقف عن العمل تمكنت النقابة العامة للمهندسين اليمنيين فرع صنعاء من تجاوز معضلتها المزمنة بالانتخابات التي جرت نهاية الاسبوع الفائت في أجواء ديمقراطية شاركت فيها كل الكتل والقوائم من مختلف التوجهات.

وقد أسفرت الانتخابات التي جرت في الأول من يوليو عن فوز قائمة المؤتمر الشعبي العام «تحديث» برئاسة النقابة بالاضافة الى خمسة أعضاء للمؤتمر، فيما حصلت بقية كتل الأحزاب على خمسة اعضاء في قوام الهيئة التنفيذية لمجلس النقابة المكون من عشرة أعضاء، حيث مارست اللجنة الاشرافية العليا برئاسة المهندس عمر الكرشمي وزير الاشغال العامة وعضوية المهندس معين المحاقري والمهندس الدكتور حمود الظفيري والدكتور علي الاشول اعمال التسجيل والتحضير لعقد مؤتمر فرع صنعاء وعمل الجميع بروح الفريق الواحد وقد جرت الانتخابات لرئاسة وعضوية نقابة فرع صنعاء وكذا انتخاب مندوبي القوائم للمؤتمر العام لنقابات المهندسين الذي من المتوقع اجراؤه قبل نهاية العام الجاري حيث حصل المؤتمر الشعبي العام على أكثر من ٨٠٪ من قوام المندوبين الـ١٩٣ عضو مهندس فيما حصلت بقية القوائم الحزبية والمستقلين على ٢٠٪ من مجموع المهندسين المندوبين الذين يمثلون أكثر من ١٥٠٠ مهندس هم قوام المؤتمر العام للمهندسين العاملين في القطاع العام والخاص والمختلط في اطار فرع صنعاء.

وبعد انتهاء عملية الاقتراع قامت لجنة الفرز المكونة من المهندس احمد احمد شرف الدين رئيساً وعضوية المهندس معين المحاقري والمهندس حمود الظفيري بالإعلان عن فوز المهندس حسان سعد عبدالغني رئيساً وعضوية كل من المهندسين احمد قائد الهيصمي ومحمد الذهباني وعبدالملك الشرعبي وعبدالله الغيلي وفائزة المتوكل ويحيى التويتي وصالح العولقي وفائز العريقي وعادل الاصبحي وطه الطاهري وحمود الظفيري.

هذا وقد جرت الانتخابات التي تمت برعاية الاخ عبدالرحمن الاكوع وزير الدولة امين العاصمة رئيس المجلس المحلي وحضور مندوبين من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بكل شفافية وروح وطنية عالية.

وفي تصريح لـ«الميثاق» قال المهندس معين المحاقري عضو اللجنة الاشرافية عضو اللجنة الدائمة ان الانتخابات لنقابة المهندسين جاءت لتعيد الاعتبار للنقابة ولكل المهندسين الذين ظلوا خلال الفترة الماضية يشعرون بالألم والحسرة للواقع الذي آلت اليه وقال ان المرحلة القادمة سوف تشهد قفزة نوعية وعملاً دؤوباً متواصلاً للرفع من شأن النقابة لانتشالها من الوضع الذي آلت اليه.. مؤكداً ان المستقبل سيكون افضل وبما يلبي طموحات وتطلعات اعضاء النقابة المهنية والحفاظ على حقوقهم التي ظلت مهدورة خلال الفترة السابقة.. ولفت المحاقري إلى ان وجود نقابة فاعلة سوف يسهم في رفع وتيرة العمل والابداع للارتقاء بالمهنية النقابية والهندسية.

مؤكداً ان النقابة ستعمل على اخراج قانون المهن الهندسية الى حيز الوجود وبناء مقر لها التي قال انها ستكون البيت الآمن الذي يضم في ثناياه كل المهندسين، وبما يوفر لهم أجواء العمل والبحث العلمي والتواصل مع النقابات المحلية والاقليمية والدولية.

الجدير بالذكر ان هذه الانتخابات لنقابة المهندسين قد اظهرت مدى الانشقاقات والاختلاف في اطار احزاب اللقاء المشترك حيث لم يستطيعوا النزول بقائمة موحدة حيث نزل الاصلاح بقائمة مستقلة اسماها قائمة «التصحيح» فيما نزلت بقية احزاب المشترك بقائمة احزاب اسموها قائمة «التجمع».□

نحو استراتيجية توظيف جديدة

■ أظن أن اليمن منذ عام ٢٠٠٦م عقب انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة مازالت حدة التنافس ونكهة النجاح قد دفعت الجمهورية الى الضفاف البعيدة عن المألوف وأسكنته هاجس البرنامج الانتخابي للأخ الرئيس علي عبدالله صالح وانزلقت أقدام الحكومة إلى مربع التأهل والتكيف مع حاجات التطور المتنامية التي تجعل اليمن بين سندان الحاجات والتطلعات الشعبية والوطنية ومطرقة التكيف والاستجابة لاحتياجات العصر هذا العصر الذي يمضي نحو فرض مزيد من التعقيد ليس فقط على بنية العلاقات بل يطال مكونات وعناصر التحرر من القلق عند التعبير عن مصالح وطنية ضرورية.

وشهدنا خلال السنوات الأربع الماضية أن لغة الحديث سواء على مستوى الخطاب الرئاسي أم على مستوى حكومي ناجح وكذا نطاق التعبير عن المصالح الحيوية مع مجتمعنا الدولي تتخذ بعداً خطراً فالحكومة أمام خارطة أولويات تفرض عليها تغيير قواعد التعامل وأسس التعاطي مع المسائل المختلفة لتغيير مفهوم المنصب وشروط تبوئه بعد حسم الرئيس علي عبدالله صالح عبر صناديق الاقتراع مبدأ حيازة السلطة لكن المسافة بين التحديات سواء تلك المتصلة بما يسمى الحراك الجنوبي والذي جذب جزءاً من المجتمع الدولي للالتفات لليمن والتساؤل عما يجري فيها سواء عبر الشاشات أم النظرة الدبلوماسية ثم وضعت قصة الحرب على الإرهاب أمام خارطة معايير وشروط وشركاء وخصوم يتطلب التعامل معهم إدراكاً نوعياً ومفردات لا تقبل الالتباس ثم جاءت قصة التمرد في صعدة وحقيقة الأزمة الاقتصادية ومؤتمرات المانحين سواء في باريس أم لندن وانتهاء بصفقة الأسلحة أو اتفاقية الغاز اليمنية الكورية وجميعها تضعنا مباشرة أمام حقيقة أن استمرار اليمن في الدفاع عن مصالحه يستلزمه سلاح ضروري وعصري لا بد وان يزود كل رجل يتبوأ مركزاً وظيفياً عالياً كعضو مجلس النواب ووزير وسفير حتى يتسنى لهؤلاء أن يطلعوا بمهامهم بكفاءة واقتدار لا نبالغ لو قلنا ان هذه المناصب بحاجة إلى إعادة هيكلة واشتراطات جديدة تقوم على تبني استراتيجية توظيف تختلف في مكوناتها من منصب إلى آخر خاصة أولئك الذين يضطلعون بمهمة التشريع لحياتنا والتوجيه لأداء سلوكنا وتنظيم أسس علاقتنا بالعالم عبر قوانين تصدر عن مجلس نواب أهم شرط للعضو فيه أن يجيد القراءة والكتابة وهنا لابد من مواجهة الحقيقة والقول أن هذا الشرط غير منطقي لمصلحة البلد فلا بد من إضافة شروط أهمها أن يكون عضو مجلس النواب لديه كحد أدنى شهادات في القانون والشريعة ويعني هنا الإحاطة بالقانون الدولي من خلال دورات مهنية وإلمام دراسي لأسس الشريعة الإسلامية حتى يتسنى لهذا المجلس وكذا مجلس الشورى الاضطلاع بمهمة النيابة عن الشعب والتعبير بأمانة عن حقوقه وتطلعاته ليس فقط من خلال التشريع لكن التعبير أمام الغير بأكثر من اللغة العربية أمام البرلمانات الدولية والإقليمية والإفصاح عن ملكات هذا الشعب وإظهاره مهارة التجسيد الخلاق حتى لا يتحول البرلمان إلى ساحة غير قادرة على أداء مهامه التشريعية والرقابية وهو بحاجة إلى أن يكون فيه أعضاء على درجة عالية من التعليم والتخصص وخاصة في جوانب التشريع والقانون والاقتصاد لأنه من غير المعقول ان يكون معظم من يشرعون للقوانين لا يجيدون سوى القراءة والكتابة أو يكونون شبه أميين وحيث ستكون النتيجة تشريعات تخاصم مصلحة الشعب وتطوح بآماله وتصيب علاقتنا بالعالم بحالة من الشلل وتنتج مقومات حياة لا تتوافق مع العصر وحاجات التطور بل تصبح هذه القوانين نوعاً من العزلة اليمنية تشبه العزلة الأمامية والأجيال تتوارث بحركة تلقائية تقاليد التخلف ويكون عنوانه للأسف البرلمان وهي أسمى سلطة تجسد روح الشعب الذي تطور وازدهر لكنه لم يجد ما يجسده بشكل حقيقي في قلب هذا البرلمان الذي يحتاج إلى الاعتراف بأنه أعزل من سلاح المعرفة وقاصر في وعيه بالقانون الدولي ويده خالية وخاوية من الإدراك بالقانون والشريعة وهي متطلبات ملحه لبرلمان يعبر ويدافع عن مصالح أمة أمامها تحديات كبرى ربما تكون تحديات مواكبة العصر هي واحدة من اعقد شروط عضوية مجلس النواب ان يحمل شهادة جامعية وان يكون لديه دراسة بالشريعة والقانون إلزامية ومتمكن من أسس القانون الدولي بالإضافة إلى إجادته اللغة العربية نطقاً وكتابة ويفضل من يجيد اللغة الانجليزية والى حين تضع الدولة استراتيجيتها ضمن القوانين فان الممكن ان يقوم مجلسا النواب والشورى باستحداث برامج تاهيل في جوانب القانون والشريعة لحملة الشهادة الجامعية من أعضاء المجلسين بالإضافة إلى إلزام جميع من يمتلكون القدرة على إلقاء المحاضرات خلال دورة تنشيطية تعد مساهمة وظيفية بدءاً بالمجلسين.

أحمد عبدالله الصوفي

وإذا عدت إلى النطاق الدبلوماسي وتحدثنا عن السفراء والوزراء فإنا بحاجة إلى منظور جديد إلى هذه الوظيفة فالسفراء ليسوا فقط من يجسدون إرادة الدولة اليمنية يجسدون منظور الفلسفة السياسية بل هم في حقيقة الأمر الحامل الرمزي لطاقة وروح التعبير عن السياسة الوطنية والتجسيد الأنيق والحصيف للتعبير عنها بلغة القانون الدولي وبروح العصر باتت جدران العالم ولغاته واحدة من أدوات الإفصاح عن حجم خبرة الذكاء الوطني المترسخ في قدرة هذه المؤسسة التي تحوي أفضل العقول وأذكى الرجال الذين يحتاجون بالضرورة معرفة اللغة الأجنبية الرئيسية وهي الانجليزية كونها قاموس العالم المعتمد الذي لابد أن يجيده الوزراء والسفراء بالإضافة إلى وضع شروط تأهيل كل من يعد لشغل مثل هذا المنصب بدورات ودراسات منهجية بمادة القانون الدولي التي تعد واحدة من عيون المعرفة التي تستلزم الدول الدفاع عن مصالحها ولا يجب على الاستراتيجية الجديدة التوظيف في مؤسسات محورية كالخارجية ومجلس الوزراء لإجادة اللغة الانجليزية بل ولا بد أن أمكن وهو ممكن وضع شرط تمكن السفير إجادة لغة البلد التي سيرسل إليها بالإضافة إلى المعرفة المعمقة بتاريخه وقدر محترم من الثقافة التي تجعله عنصراً مجسداً لروح هذا الشعب أمام الصحافة وأمام المجتمع الذي ترسله إليه وشروط الدبلوماسيين يجيدون اللغة الانجليزية بطلاقة ولغة البلد المرسل إليها وتاريخه وموقعه من مصالحنا الحيوية أما الوزراء فأظن بسبب حساسية مركزهم وخطورة مهامهم فلا بد أن يكون شرط التوظيف لتبوؤ المركز الحساس أن يكون تكنوقراط محترفاً ويجيد واحدة من لغات العالم بالإضافة إلى العربية والانجليزية وملماً بشكل حدث وناعما كما يتغلغل السكين في اللحم بمفهوم القانون الدولي حتى لا يبرموا اتفاقية لا يعرفون موقعها في القانون الدولي كما حدثت مع الاتفاقية الكورية لبيع الغاز اليمني التي ستضعنا في مواجهة ربما كتلك التي حدثت مع هنت أو كنزاعات مع اريتريا وجميعها تشير إلى أن كل سلوك وطني يرتبط بشكل فعلي بالقانون الدولي ولم يعد أمام اليمنيين البقاء في حصن بعيد عن العالم لأنهم باتوا في قلبه وليس في مقدورهم تجاهل أن العالم قد غير حركته وطور من معايير استخدامه للموارد البشرية وبدل استراتيجية توظيف طاقته لتكون خلاقة وحصيفة ومنفتحة ومجسدة لتطلعاتها وحامية لمصالحها فهل نفعل ذلك. □